جامعة محمد بوضياف – المسيلة –

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

- **المقياس:** النظم السياسية في إفريقيا .
- **المستوى الدراسي:** السنة أولى دكتوراه ل م د علوم سياسية.
- **الفئة المستهدفة** :طلبة السنة الأولى دكتوراه ل م د تخصص دراسات سياسية مقارنة.
- **السداسي** : السداسي الثالث.
- **الحجم الساعي الأسبوعي**: أربع ساعات ونصف (4,5)
- **إعداد الدكتور:** نور الدين فلاك (أستاذ محاضر قسم "أ")
- **عنوان الدرس 6:الإستراتيجية الإفريقية المتوازنة لتحقيق أمن الدولة وأمن الإنسان الإفريقي**
- **أهداف الدرس السادس :**

–التعرف بالتحليل على الإستراتيجية الإفريقية لتحقيق الأمن الإنساني الإفريقي

– التعرف على مختلف المبادرات التنموية الإفريقية –الإفريقية التي حققت الأمن للدولة و للإنسان الإفريقي .

– التطرق إلى موضوع التنمية المستدامة الدولة في إفريقيا .

–أسئلة حول الدرس السادس:

– ما هي الإستراتيجية الإفريقية لتحقيق الأمن الإنساني في القارة الإفريقية ؟

-ما هي مختلف المبادرات التنموية في مجال الأمن والتنمية في إفريقيا والتي أثرت على أداء الأنظمة السياسية الإفريقية؟

-ما المقصود بالتنمية المستدامة والحوكمة التي قد تؤثر على الدولة في إفريقيا وعلى الإنسان الإفريقي.؟

- **مضمون الدرس السادس :**

الإستراتيجية الإفريقية المتوازنة لتحقيق أمن الدولة وأمن الإنسان الإفريقي

1 - **تشجيع المبادرات التنموية الإفريقية-الإفريقية**

لعل من بين المبادرات التي طرحت لأجل تنمية إفريقيا اقتصاديا جاءت مبادرة النيباد الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا التي تهدف إلي إعادة صياغة مستقبل القارة الإفريقية, خلال القرن الحالي, علي أسس جديدة, بحيث يكون للقارة بقياداتها وشعوبها الكلمة العليا في تحديد غاياتها وأهدافها. وفي توجيه الجهود والإجراءات نحو تحقيق تلك الغايات والأهداف, وتتضمن النيباد التي أقرت في صياغتها الأولي من جانب القادة الأفارقة في قمة لوساكا في يوليو 2001 برنامج عمل تفصيلي لتحقيق أهداف القارة في الفكاك من أسر التخلف والفقر والتهميش في عصر العولمة, وتحقيق التنمية المستدامة, وذلك في إطار من مشاركة عالمية جديدة بين إفريقيا والمجتمع الدولي, تقوم علي أساس تبادل المسئوليات والالتزامات.. واقتسام المنافع.

وتنطلق وثيقة النيباد من أن التنمية يستحيل تحقيقها في غياب الديمقراطية الحقيقية, واحترام حقوق الإنسان والسلام والحكم الرشيد. وتتعهد فيها باحترام المعايير العالمية للديمقراطية التي تشتمل عناصرها الجوهرية علي التعددية السياسية التي تسمح بوجود العديد من الأحزاب السياسية والاتحادات العمالية وتنظيم انتخابات عادلة وصريحة وديمقراطية يتم تنظيمها بصورة دورية لتمكين الجماهير من اختيار قادتها بطريقة حرة وأن الغرض من مبادرة الديمقراطية والحكم السياسي هو المساهمة في تعزيز الإطار السياسي والإداري للبلدان المشاركة تماشيا مع مبادئ الديمقراطية والشفافية والمساءلة والنزاهة واحترام حقوق الإنسان وتعزيز سيادة القانون.

وتتكون مبادرة الديمقراطية والحكم السياسي من العناصر الآتية:

. سلسلة من الالتزامات بواسطة البلدان المشاركة باستحداث أو تعزيز عمليات وممارسات الحكم الأساسي.

. تمهيد من جانب البلدان المشاركة بلعب دور طليعي في دعم المبادرات التي تشجع الحكم الرشيد.

. إضفاء الصبغة المؤسسية علي الالتزامات عن طريق قيادة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا لضمان الالتزام بالقيم الجوهرية للمبادرة علي أن تتولي دول الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا التعهد بسلسلة من الالتزامات من أجل تلبية المعايير الأساسية للحكم الرشيد والسلوك الديمقراطي. وبغية تعزيز الإدارة السياسية وبناء القدرات للوفاء بهذه التعهدات, فإن النيباد طرحت عدة مبادرات تستهدف بناء القدرات بالتركيز علي:

. الخدمات الإدارية والمدنية

. تعزيز الإشراف البرلماني.

. تعزيز عملية صنع القرار القائمة علي المشاركة.

. إقرار تدابير فعالة لمحاربة الفساد والاختلاس

. القيام بإصلاحات قضائية.

وسيعمل محفل رؤساء الدول بشأن الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا كآلية تقوم من خلالها قيادة هذه الشراكة بالرصد والتقييم الدوري للتقدم الذي تحرزه البلدان الإفريقية في الوفاء بالتزاماتها من أجل تحقيق الحكم الرشيد والإصلاحات الاجتماعية.

ومن ثم فإن هذه المبادرة حال تطبيقها بجدية والتزام سوف تفرض علي الدول الأعضاء فيها التزامات ومسئوليات ذات صبغة تعاقدية في مجالات شديدة الحساسية والخطورة, مثل ديمقراطية الحكم وحقوق الإنسان وضمان سلامة السياسات والمؤسسات الاقتصادية وغيرها ويخضع الأداء لمراجعة وتقييم دوري مستقل, ويترتب علي نتائج هذه المراجعة آثار ملموسة فيما يتعلق بنصيب هذه الدول في المساعدات الدولية وتخفيف الديون والاستثمارات الأجنبية والمشروعات المشتركة.

وقد قام قادة مبادرة النيباد, بعرض المبادرة في قمة مجموعة الثمانية التي عقدت في جنوا بايطاليا في 20 يوليو 2001, وقد رحبوا بالمبادرة ووافقوا علي دعمها. وصدر بيان بهذا الشأن, حث فيه القادة الأفارقة علي الالتزام بمبادئ أساسية بشأن:

منع المنازعات وإدارتها وتسويتها, وتعزيز الديمقراطية وترسيخ الحكم السياسي الجيد وقاموا بتعيين ممثلين شخصيين علي مستوي عال للمشاركة في إعداد خطة عمل مفصلة ومحددة المعالم وقد تم هذا فعلا. والجديد في هذه المبادرة أنها تقوم علي المشاركة وليس المعونة وعلي أساس المنفعة المتبادلة والمسئولية المشتركة.

2- دور المجتمع المدني الإفريقي في تحقيق الأمن الإنساني في القارة السمراء :

يتحرك المجتمع المدني ويعمل في منطقة وسطى بين أجهزة المجتمع المختلفة؛ ومن هنا فإنه يقيم تشبيكًا عامًا في المجتمع يسهل من خلاله عملية الاتصال بالأفراد والتواصل معهم، ويجمعهم على أهداف مشتركة، وتوفير الفرصة لهم للمشاركة والتطوع والمبادأة. ومن ناحية أخرى فإن المجتمع المدني إذ يوجه نفسه تلقاء الدولة فإنه يقدم لها الدعم والمساندة، ويسهم في تطوير برامجها عبر النقد البناء والتعبير عن مطالب الأفراد وحاجاتهم. حقيقة أن المجتمع المدني فضاء مستقل يعمل بحرية، بعيدًا عن قيود الدولة وتعقيد البيروقراطية. أو كما يقول كلينجمان Klingman: أن المجتمع المدني يشكل" شبكة من الروابط المستقلة نسبيًا عن الدولة، تربط تجمع المواطنين حول القضايا العامة (ذات الاهتمام المشترك)؛ بحيث يمكن بتواجدهم وأفعالهم أن يؤثروا على السياسات العامة i إنه بذلك يشكل شبكة من العلاقات التعاقدية التي تقع خارج حدود الدولة وبشكل مستقل عنها.

ولكن رغم هذه الاستقلالية إلا أن المجتمع المدني لا يعمل بعيدًا عن الدولة خاصة في المجتمعات التي توصلت إلى اتفاق حول الأسس والمبادئ التي يدار بها المجتمع والتي تتأسس عليها الدولة . في هذا الظرف فإن المجتمع المدني يكون مكملاً للدولة مسانداً لها. هنا يتحول الصراع والمنافسة بين الدولة والمجتمع المدني . والذي عادة ما يوجد في المجتمعات غير المستقرة الباحثة عن طريق . يتحول إلى تعاون، في علاقة شراكة. إن منظمات المجتمع المدني الذي تتسم بأنها أكثر مرونة، وأكثر قدرة على المبادأة، وأكثر كفاءة من أجهزة الدولة . والتي تتسم بعدم المرونة، والممارسات العقيمة، والسلوك البيروقراطي الذي يستهدف دائمًا تحصيل الضرائب وتجميع العوائد للدولة. في هذا الظرف سوف تحقق السياسات الاجتماعية أقصى درجات كفاءتها إذا ما اعتمدت بشكل أكبر على شراكة المجتمع المدني.

وعلى هذا يمكن القول بأنه إذا كانت الدولة في إفريقيا جادة في سياستها لتحقيق الأمن الإنساني الشامل، عبر مفهومات واضحة للتنمية المستدامة، فإن المجتمع المدني يمكن أن يلعب دورًا هامًا وحساسًا في تحقيق ذلك، ويتدرج هذا الدور من الدعم والشراكة إلى المشاركة الفعلية في تحقيق الأمن البشري، مرورًا بصور أخرى من التعليم والتدريب ورفع مستويات الوعي بالحق في الأمن الإنساني. وفيما يلي ندرس بعضًا من الإشكاليات المحيطة بهذه الأدوار. ولكن تجدر الإشارة إلى أن هذه الأدوار تتم عبر مستويات عديدة، عبر المستوى المحلي من خلال المنظمات المدنية

العاملة في القرى والأحياء الحضرية المختلفة؛ وعبر المستوى الوطني من خلال المنظمات المدنية العاملة على مستوى القطر كله، أو عبر قطاع عريض منه كالمنظمات المهنية أو العمالية، أو عبر حقول مختلفة كالمنظمات العاملة في مجال الفقر أو المرأة أو الطفولة أو غيرها من المجالات. وأخيرًا عبر المستوى الدولي من خلال المنظمات المدنية العاملة على تحقيق تشبيك مدني دولي في مجالات البيئة ومحاربة التسلح ومقاومة العولمة وغير ذلك من المجالات، ويمكن توضيح ذلك من خلال النقاط التالية :

1. تقديم الدعم وإقامة الشراكة مع الحكومات الإفريقية :

يعد الدعم Support أحد الوظائف الأساسية للمنظمات المدنية. فكلما كان هناك اتفاقًا على الأسس التي يقوم عليها التعاقد الاجتماعي العام، فإن المجتمع المدني يتوقع أن يعرب عن استعداده للشراكة مع الحكومة ومؤسسات الدولة المختلفة في دعم السياسات العامة، وفي تنفيذ هذه السياسات وفقًا لقواعد النزاهة والشفافية والعدل.

ويحقق المجتمع المدني هذه الوظيفة في الدعم والشراكة بحكم استقلاليته، وقربه من الناس، والقدرة على التعرف على حاجاتهم بسهولة ويسر. وغالبًا ما يطلق على المنظمات المدنية وما تلعبه من دور في عملية الشراكة من أجل تنفيذ السياسات العامة وتحقيق التنمية المستدامة مصطلح "الفاعل المشارك من خارج الدولة" – non

state actor وهو مفهوم يشير إلى كل التجمعات المنظمة المشاركة في عمليات التنمية من خارج المؤسسات الرسمية للدولة كالنقابات المهنية والجمعيات الأهلية والمبادرات المجتمعية المنظمة.

ولا تعني الشراكة بحال أن السلطة والقوة تتسرب من أيدي الدولة على نحو يفقد الدولة سيادتها. ففي أثناء انعقاد المؤتمر الدولي السنوي للتنمية في الهند عقدت حلقة نقاشية بعنوان " القوة تتسرب من أيدي الدولة: إلى أين تذهب؟ ". وكانت أهم الإجابات أنها تذهب إلى منظمات المجتمع المدني وشركاء آخرين في التنمية. ويرجع السبب في ذلك إلى أسباب عديدة أهمها نقص القدرة التمثيلية للديمقراطيات التقليدية، ونمو الهويات الجديدة كالهويات الإقليمية والمحلية والدينية والثقافية ، ولكن ذلك لا يعني بحال أن الدولة تفقد كل سيادتها، فالدولة هي التي تمنح المجتمع المدني وجوده أصلاً. فهي التي تسن له التشريعات، وتضمن له الحماية والأمن، وتوفر له شروط المشاركة والشراكة، وتضع الأسس التي تحدد مسارات عمله وطبيعة أنشطته، وهي التي تتيح له فرصة الشراكة في صناعة السياسات العامة وتنفيذها. ومن هنا فإن الشراكة التي تنتج من جانب المجتمع المدني هي شراكة لا تتحقق إلا بوجود الدولة. فالحديث عن الاستقلالية التامة لمنظمات المجتمع المدني هو أمر صعب المنال. فالاستقلالية هي استقلالية نسبية، تتحقق في وجود الدولة وتحت لواءها. وتصبح الشراكة في أزهى أشكالها عندما تتوخى الدولة مسلكًا تنمويًا وتصبح دولة تنموية بحق

تعمل من أجل تحقيق الصالح العام للأفراد والجماعات وتسير في عملها وفق أهداف محددة وخطط محددة.

2. لا مركزية التنمية و الحوكمة بالمشاركة:

تعد اللامركزية أحد الشروط الأساسية لنجاح عملية التنمية المستدامة، ومن ثم تحقيق الأمن الإنساني الشامل. فاللامركزية تتيح للأفراد المشاركة الفعالة في تحديد الحاجات، وصناعة القرارات التي تلبي هذه الحاجات. وكما يقال فإن اللامركزية هي النقطة الوسط بين النزعة المركزية المفرطة وبين الفوضى. ويعني ذلك أنها توفر الفرصة لتنظيم الحاجات على مستوى محلي، وإتاحة الفرصة لإدارة الموارد المحلية، وحوكمة السياسات التي تتجه نحو التنمية المحلية خاصة في المسائل التي تخص الأمن الإنساني كتخفيف حدة الفقر والحماية من الكوارث الطبيعية، وضمان حصول الأفراد على حقوقهم في مجال الصحة والتعليم والمرافق.

ويمكن أن يلعب المجتمع المدني دورًا كبيرًا في تحقيق لا مركزية سياسات الأمن الإنساني أو التنمية المستدامة. ويتحدث الباحثون هنا عن دور اللامركزية في تحقيق ما يسمى بالحكومة بالمشاركة Participatory Governance ، والتي تعني إتاحة الفرصة لكل الشركاء (الحكومة والمجتمع المدني والمجالس المحلية المنتخبة والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة من الجماعات الفقيرة أو المحرومة والجمهور العام وأصحاب التمويل) في تحديد أولويات التنمية، ووضع السياسات، وتوزيع

الموارد، ووضع البرامج التي تستهدف التنفيذ. وفي هذا النوع من إدارة التنمية يضطلع المجتمع المدني بدورين رئيسيين:

الأول: التعاون مع الأجهزة الحكومية في تحديد الحاجات وإدارة الموارد وتوزيعها وفقًا لأوليات واضحة.

الثاني: مراقبة أداء الأجهزة المختلفة في تنفيذ الخطط .

ويتحقق للمجتمع المدني ذلك من خلال شبكة العلاقات التي يقيمها عبر خطوط أفقية ورأسية. أفقية مع الأجهزة المحلية المنتخبة وغير المنتخبة، ورأسيًا مع الحكومة المركزية والسلطات المانحة. وبهذه الطريقة يستطيع المجتمع المدني أن يكون لاعبًا رئيسيًا في عملية حوكمة التنمية.

3. بناء قواعد للمعلومات الدقيقة حول الأمن الإنساني الإفريقي:

نستطيع القول بشكل عام أنه كلما حقق المجتمع خطوة نحو بناء مجتمع المعرفة، كلما حقق خطوة إلى الأمام في تحقيق الأمن البشري الشامل. ويعتبر بناء قواعد المعلومات، وإتاحتها لصناع القرار في السياسة ومتخذ القرار أحد الوسائل الهامة في بناء السياسات العامة وفي حوكمة تنفيذها. ويعتبر المجتمع المدني . الذي هو أقرب إلى الناس ومعرفة مشكلاتهم وهمومهم . أحد القنوات الهامة في إنشاء قواعد

البيانات. وتشتمل قواعد البيانات على معلومات حول المجالات المتضمنة في قضية الأمن البشري مثل:

. أعداد السكان وتوزيعهم.

. أعداد الفقراء الذين يحتاجون إلى مظلة حماية.

. حالة التعليم بالنسبة للسكان بما في ذلك أعداد الأميين.

. حالات العجز الصحي والبدني والخدمات التي تقدم إليهم.

. مؤشرات عن نوعية حياة الأسر.

. بيانات عن المنظمات والهيئات التي تقدم خدمات أو مساعدات، ومظاهر التنسيق بين أنشطتها.

. مؤشرات عن المخاطر المحدقة بالبيئة في المنطقة الإفريقية.

وتبرز أدبيات التنمية المستدامة على أن المؤشرات ونظم المعلومات تلعب دورًا أساسيًا في التنمية المستدامة. فالتنمية تتبلور حول سؤال هام وجوهري وهو: كيف يمكن أن نحقق حياة سعيدة وآمنة ومكتفية بذاتها لكل الناس؟ ويكتمل هذا السؤال بسؤال التنمية المستدامة: كيف يمكن أن نعيش ونتكيف مع قواعد وحدود البيئة البيوفيزيقية (دون المساس بها)؟ أي كيف نحافظ على البيئة والموارد داخلها إلى الأجيال القادمة؟. وتحتاج الإجابة عن أسئلة التنمية مؤشرات يمكن أن يطلق عليها مؤشرات الاستدامة Sustainability Indicators ، وهذه المؤشرات ضرورية لرسم سياسات متوازنة لتحقيق التنمية المستدامة ii، والمجتمع المدني هو الأقدر دائمًا

على تجميع مؤشرات الاستدامة وإتاحتها على نحو منظم عبر قواعد البيانات. وتستهدف هذه المؤشرات حماية الناس وتحقيق أمنهم البشري، دون أن يتم استخدامها لأغراض أمنية تؤدي بها إلى تحقيق أهداف أخرى معاكسة لأهداف الأمن البشري. فالمعلومات سلاح ذو حدين، ويجب على من يحوز المعلومات أن يكون يقظًا في استخدامها وإتاحتها؛ بحيث لا تتاح إلا من أجل رفاهية البشر وأمنهم.

4. عملية المتابعة والتقييم لسياسات التنمية المستدامة :

إن عملية متابعة السياسات المتعلقة بالتنمية المستدامة والأمن الإنساني، وتقييمها على نحو دائم، هو أحد الضمانات الهامة لنجاحها وتحقيق أهدافها. وللحكومة وأجهزة الدولة المختلفة دور هام في هذه العملية، ولكنها أحد المهام الأساسية للمجتمع المدني. فعمليات المتابعة والتقييم ليست عمليات رأسية تأتي من أعلى إلى أسفل فقط، ولكنها أيضًا عمليات أفقية تسهم فيها المنظمات الأهلية بدور كبير. فمن ناحية نجد أن هذه المنظمات تنخرط انخراطًا فعليًا في الجهود الرامية إلى التنمية. وتستغرق هذه الجهود عمليات مستمرة ومتتابعة من التخطيط والتنفيذ والمتابعة. وفضلاً عن ذلك فإن المنظمات المدنية يمكن أن تلتزم على نحو أفضل بالمعايير التي يقوم عليها التقييم والمتابعة، وهي معايير المحاسبية والشفافية والمسئولية والانخراط النشط في حياة المجتمع.

5 . التدريب والتعليم والحق في الأمن الشامل:

إذا جزمنا بأن الأمن الإنساني هو تحرير الإنسان من الخوف وتحريره من العوز، والعمل على توفير فرص العيش الكريم للفرد كما تجعله آمنًا في حياته وفي بيئته المجتمعية؛ فإن الأمن الإنساني يتحول إلى حق من حقوق الإنسان. ويلعب المجتمع المدني بكل مؤسساته في ذلك دورًا كبيرًا من خلال التعريف بهذا الحق ورفع الوعي به. والحقيقة أن الحق في الأمن البشري هو حق مركب يشتمل على عدد من الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية التي يؤدي تحقيقها إلى حماية الإنسان من المخاطر التي تهدد أمنه وسلامته.

ويعمل المجتمع المدني الإفريقي على رفع الوعي بهذه الحقوق عبر جهود تتمثل في فاعليات عديدة منها:

. **رفع الوعي بالثقافة المدنية:** فالأمن البشري لا يتحقق إلا في إطار ثقافة العيش المشترك، التي تقوم على التسامح وقبول الآخر، والسلام، واحترام قوانين المجتمع وأعرافه وقيمه الأخلاقية.

. **إدارة حل النزاعات المحلية والوقاية منها:** وهي نزاعات يمكن أن تعطل التنمية المستدامة، وتهدد السلم الأهلي والأمن الاجتماعي وتشكل . في بعض المجتمعات . خطرًا على سلامة البيئة ولا يقتصر دور المجتمع المدني على المشاركة في حل النزاعات المحلية، بل يتجاوزه إلى رفع الوعي بالوقاية منها وتجنبها مما يعضد الأمن الاجتماعي ويقويه.

. **تحفيز الأفراد على التطوع والمشاركة:** وهي أدوار يتم تعلمها من خلال الممارسة العملية التي تقوم على تشجيع المبادرات الفردية وحفز الأفراد على المشاركة الفعالة والتطوع.

. **تأسيس منتديات للحوار والتدبر:** من شأنها أن تعلم الأفراد القدرة على النقاش البناء وحل المشكلات بالطرق السلمية، والقدرة على حل القضايا والمشكلات بشكل عقلاني، والتفاوض بشأن المسائل المتنازع عليها من أجل الصالح العام.

. **تعلم الممارسات الديمقراطية:** فلا وجود لحوكمة رشيدة بغير ديمقراطية. والمجتمع المدني هو المكان الذي يتعلم فيه الأفراد الممارسات الديمقراطية الحقيقية من خلال أداء فعلي ومشاركة فعلية في إصدار القرارات وتنفيذها.

-المراجع :

- C.Klingman, "Reclaimg the public: A Reflection on Recreating Civil Society in Romania" Eastern European Politics and Societies, Vol,14. No.3 , 1990, p.179

- Lucio Baccaro, "Civil Society Meets the State: A Model of Associational Democracy". Research Paper: DP 138/2002. International Institute for Labour Studies . Geneva. 2002

- Evgenii Dainov, " Civil Society as Partner in Local Development ", IC Regional Conference on" Partnerships for Successful Transition in Eastern Europe", 9-13 June 2004 (Center for Social Practice , Sofia).

- Cornelius Adablah, The Role of Civil Society in Decentralized Governance for Poverty Reduction: The Experience in West Africa. "UNDESA Workshop on Poverty Alleviation and Social Inclusion" Dakar: 1-2 July, 2003

- Donella Meadows, Indicators and Information Systems for Sustainable Development HartLand: The Sustainability Institute, 1998. p.11

- Blakkemor.Erin.Race and ethnicity HOZ Are They Different.2019 **?** - https//www.nationalgeographic.com